

تقرير

عين التينة: الحريري خضع لتهديد العونيين!

يطرحه الوزير باسيل». لكن بزّي لم يبلع الطعم، وأجاب بأنه «أصلاً هو ضد التمديد، وأن الجلسة المزمع عقدها ستكون للاتفاق على قانون انتخابي في الإطار العام، والقانون التاهيلي بالنسبة إليه صار في خبر كان، ولن يتراجع عن هذا الموقف». لكن المستغرب كان في الاستدارة السريعة للرئيس الحريري، وإذا ما كان هذا الموقف حقيقياً. فهل فسر الرئيس بزّي هذا التحول بأنه انقلاب ضده؟ لا جواب واضحاً حتى الآن سوى أن الأزمة ستكون كبيرة. بحسب مصادر عين التينة، فإن الحريري «ربما اعتبر أن اللجوء إلى ورقة الميثاقية هو الخيار الأوفر حظاً في وجه معارضي القانون التأهيلي»، ملمحة إلى أن «رئيس الحكومة خضع لتهديد التيار الوطني الحر له بشل الحكومة في حال حضوره جلسة التمديد لمجلس النواب».

لا أحد من أعضاء كتلة المستقبل لديه جواب شافٍ بشأن حقيقة مواقف الحريري هذه الأيام، والذي بات أسرع من النائب جنبلاط في تقلياته. لكن الحرصاء على تلميح صورته يحاولون تبريرها بأن «الرجل ربما كان يريد دفن إرثه الثقيل، حيث ضاق ذرعاً باتهاماته بالحريرية السياسية، وبأنه جزء من المنظومة التي حكمت لبنان بعد الطائف»، وأنه «يريد بناء حريرية جديدة متوائمة مع العونية السياسية، تخرجه من صورة الساسة التقليديين كبري وجنبلاط»، وأن أولويته باتت «عدم الانخراط في محاور معينة، بل أن يكون هو بيضة القبان، في الاستحواذ على الدور التاريخي الذي لطالما لعبه جنبلاط»، وهذا ما يدفع به إلى «القبول بأي شيء». لكن المصادر المستقبلية، وللمفارقة، اعتبرت أن «لا مفر من التمديد في جلسة 15 أيار»!

التيار الوطني ولا حركة أمل ولا حزب الله ولا النائب وليد جنبلاط. وبحسب معلومات «الأخبار»، ظهرت بوادر «الانقلاب» حين كُلف جنبلاط وفداً يرأسه النائب غازي العريضي زيارة الحريري الأسبوع الماضي. في اللقاء سمع الأخير كلاماً حازماً نقل عن «البيك» بأن «لا أحد يفاوض على ظهرنا، ومن يرد التفاوض فوليد بك حاضر». حينها نجح الحريري إلى أنه «لا يريد افتعال مشاكل مع المسيحيين، وفتح موضوع مجلس الشيوخ»، قبل أن يُسمعه الوفد كلاماً ليس على خاطره، وقال بما معناه: «منذ 28 عاماً لم نطرح هذا الموضوع ولم نطالب به. وهذا أمر له خصوصية عند الطائفة الدرزية وإذا كنتم مصزّين عليه وتريدونه فاعلموا أنه من حقنا». وما إن أجاب الحريري بأنه لن يذهب إلى أي خطوة تستفز الفريق المسيحي في المجلس

يبدو أن السحابة بين الرئيس سعد الحريري من جهة والرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط من جهة أخرى ستكون طويلة. «انقلاب الحريري» على تعهداته بالتراجع عن حضور جلسة التمديد مرده «خوفه من جلسات الحكومة في حال حضوره جلسة 15 أيار».

ميسم رزق

لا يتزكّ الرئيس سعد الحريري «للصلح مطرح». عند أول مفترق طريق، نسي رئيس الحكومة موقف الرئيس نبيه بري المساند له بالوقوف إلى جانبه «ظالماً كان أو مظلوماً». وكذلك مواقف النائب وليد جنبلاط التي تؤكد متانة العلاقة بينهما. في دقائق معدودة فرط رئيس تيار المستقبل عقد التحالف الثلاثي الذي جمعه بالرجلين، من خلال انقلابه عليهما في موضوع التمديد. في الوقت الذي تعهد به الحريري بحضور جلسة التمديد التي دعا إليها رئيس المجلس في منتصف الشهر المقبل، عاد وتراجع عن هذا التعهد، رغم أنه كان من أشدّ المطالبين بتأجيل الانتخابات عاماً كاملاً على الأقل. يُضاف إلى ذلك أن خطر الفراغ الذي كان سيدفع به إلى التمديد كما قال لم ينتف، بل يزداد يوماً بعد يوم. فما الذي حصل؟ يذّعي الحريري أنه لا يريد أن يصطدم برئيس الجمهورية ولا

المستقبل «يرجم»
التمديد. ثم يؤكد أن
لا مفر منه في
جلسة 15 أيار

النيابي، حتى فهم الوفد الرسالة وأبلغ جنبلاط وبري بها، «فأدركا أن ثمة لعبة جديدة تلوح في الأفق وأن الأدوار توزع بدقة». وحين قصد الحريري عين التينة أول من أمس، كان بزّي يعلم أنه جاء ليرمي بطعم جديد، على قاعدة أن «تهديد الرئيس بزّي بعدم حضور جلسة التمديد سيدفعه إلى الخضوع بالأمر الواقع والقبول بالقانون التاهيلي الذي

لجنة سيّدة النجاة: التيار يقاطع!

الأحزاب السياسية وشخصيات مستقلة ورئيس البلدية، وتستثني الكتلة الشعبية، تهدف أساساً إلى جعل مدينة زحلة دائرة انتخابية، مُقسمة طائفيًا ومذهبيًا، إضافة إلى حلّ «مشكلة» المجنسين عبر نقلهم إلى بلدات أخرى (راجع «الأخبار»، عدد 20 نيسان 2017).

في اجتماع أمس، أعيد طرح النقاط التي أثّرت في اللقاء الأول (يوم 19 نيسان 2017)، وتأكيداً. وتقرّر التوقيع على عريضة تُطالب بعدم دمج قضاء زحلة مع البقاع الغربي. أما البيان الصادر عن المجتمعين، فقد كان عاماً، يُبرر بأنّ «الاجتماع الأول أتى استجابة لنُبض الشارع الزحلي القلق على ما يُحضر من مشاريع قوانين انتخابية تلجأ إلى الاستنسابية في بعض الدوائر»، وفي ذلك، «رسالة إلى ما يطرحه الوزير جبران باسيل»، بحسب مصادر المجتمعين. أما النقطة الثانية، فهي التشديد على «دور زحلة التاريخي بالانفتاح والتكامل مع السهل ومع المكونات البقاعية من كل الأطياف والأديان». واللافت في اجتماع أمس مقاطعة التيار الوطني الحر، من دون أن يعتذر ممثل التيار، المنسق قزحيا الزوقي عن عدم الحضور، كذلك فإنه لم يردّ على اتصالات المشاركين للاستفسار عن سبب غيابه.

(الأخبار)

واصلت اللجنة التي تجتمع في سيّدة النجاة في زحلة اجتماعاتها أمس لتقديم رؤيتها لمشروع قانون الانتخابات، قائمة على التقسيم الطائفي والمذهبي. اللجنة التي تحظى بمباركة المطران عصام درويش، وتضم ممثلين عن كل



يصوتوا لنواب حاليين أو سابقين، وحصل المستقلون على المركز الأول في مقعدين وعلى المركز الثاني في مقعدين آخرين، وكان لافتاً أن 91% من المستطلعين لا يكتفون للمقعد الأرمني. وتجدر الإشارة إلى أن توزيع أعمار المستطلعين كان وفق الآتي: بين 18 عاماً و21 عاماً (5%)، بين 22 و40 (43%)، 41، 60 (38%)، 61 وما فوق: 13%.

في ختام المؤتمر، اقترحت الحركة على المعنيين مجموعة طروحات، بهدف الخروج من التخبط الحاصل حول إنتاج قانون جديد للانتخاب، من بينها تخصيص برامج عبر وسائل الإعلام المرئي، تستضيف فيها هذه المحطات خبراء حيايين في الشأن الانتخابي، لشرح إيجابيات النظم الانتخابية المقترحة وسلبياتها، ليصار بعدها إلى تكليف جهات محايدة إجراء استطلاعات للرأي في كافة المناطق اللبنانية، من ثم تبني نتائج هذه الاستطلاعات بعيداً عن الحسابات السياسية والطائفية الضيقة.

المسيحيين ينحصر حالياً بالحفاظ على حقهم بالتمثيل الصحيح وحال الضياع التي يعيشها هؤلاء في ظل خلطة القوانين المتعددة». إلى ذلك، جاءت الطابطة على رأس قائمة الأولويات في البرامج الانتخابية بنسبة 77%، يليها التعليم 63%، سياسة اقتصادية عادلة 52%، المرأة 51%، الشباب 50%، عدل وقضاء 50%، تنمية ريفية 44%، مشاركة في الحكم 39%، نقل مشترك 39%، محيط أفضل 39%.

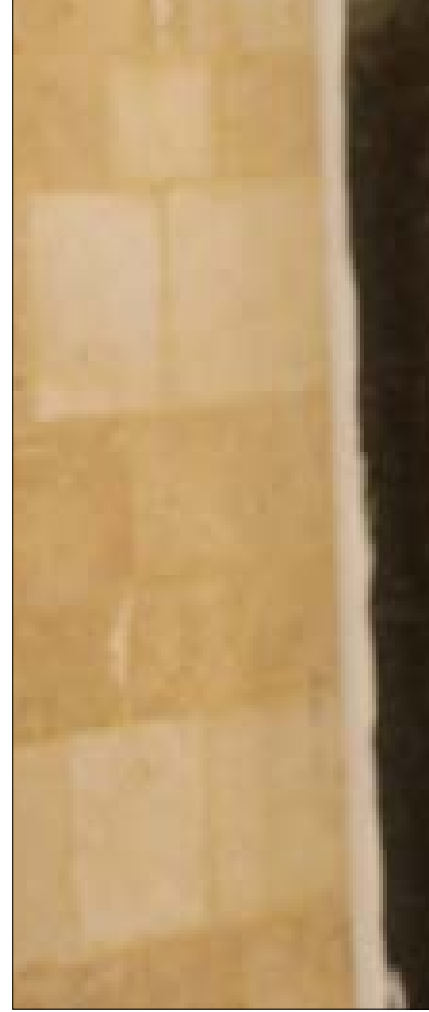
وتناول الاستطلاع أيضاً الواقع السياسي في قضاء زحلة، فأبدى 64% من المسيحيين و59% من المسلمين (بمعدل 60% من المستطلعين)، رفضهم لبروز حركات سياسية محلية على صعيد قضاء زحلة. ورأى 81% من المستطلعين أن تمويل الأحزاب غير ذاتي، فيما لم تتجاوز نسبة المحازيين والمناصرين الذين أبدوا استعدادهم لتمويل أحزابهم ذاتياً 65%. في المحصلة، تبين أن 90% من المستطلعين مع تغيير النواب الحاليين في قضاء زحلة، و28% لن

للخزينة

أن ممثل شركة World Duty free Group سجّل اعتراضه على نتيجة المزايمة بسبب إقصائه لأسباب لا يرى فيها مخالفة لدفتر الشروط. وأخيراً، لم يبق في المناقشة على المزايمة سوى التحالف الأول من شركتي La Guardere SCA (أجنبية) وشركة L.A.D.F.J.V (لبنانية)، والتحالف الثاني (Pac) المؤلف من شركتي فينيسيا (لبنانية) وأر. رينتا (هولندية). التحالف الأول قدّم سعراً للبدل السنوي لاستثمار مساحات في السوق الحرّة بقيمة 69.386 مليار ليرة (46 مليون دولار)، والتحالف الثاني قدّم سعراً بقيمة 111 مليار ليرة (74 مليون دولار). إلا أن هذا السعر ليس هو السعر النهائي للمزايمة. فالسعر النهائي يشمل علاوات عن كل راكب يدخل إلى مطار بيروت الدولي بقيمة إجمالية مقدرة بنحو 27 مليون دولار، ما يجعل قيمة المبلغ الذي ستحصل عليه الدولة اللبنانية من هذه المزايمة، سعر البديل السنوي مضافاً إليه قيمة العلاوات، أي إن تحالف «باك» سيدفع 111 مليار ليرة أو ما يوازي 74 مليون دولار، مضافاً إليه مبلغ 27 مليون دولار، لتصبح قيمة المزايمة النهائية 101 مليون دولار سنوياً.

مدة العقد محدّدة في دفتر الشروط بأربع سنوات، ما يعني أن الشركة الفائزة ستدفع 404 ملايين دولار خلال هذه الفترة، إلا إذا كان هناك تغيير في عدد الركاب الوافدين إلى مطار بيروت الدولي ارتفاعاً أو انخفاضاً، علماً بأن الشركة الفائزة نفسها كانت قد دفعت 170 مليون دولار مقابل استثمار السوق الحرّة منذ نحو 15 سنة.

(الأخبار)



20 مليون دولار، وهو أمر مخالف لدفتر الشروط أيضاً. كذلك رُفض العرض المقدم من تحالف شركتي World Duty free Group (أجنبية) وشركة 3DF القابضة (لبنانية) بسبب مخالفة دفتر الشروط. ويشير المحضر إلى